

Distr.: General
21 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والثلاثون

فيينا، 16-20 أيار/مايو 2022

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكرة من الأمين العام

1- أُعدَّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد)، عملاً بالفقرة 3 (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، وأقر بقرار اتخذته المجلس في جلسته المعقودة عبر الإنترنت يومي 22 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تمهيداً لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.



النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً- مقدمة

- 1- أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بء (د-39)، الصادر في عام 1965. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد الأولويات.
- 2- ويحمل المعهد الأقليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسلم والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في ميدان منع الجريمة ومكافحتها.
- 3- ويعمل المعهد الأقليمي في مجالات متخصصة ومختارة ضمن ميادين منع الجريمة والعدالة الجنائية والحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعها. ويوفر المعهد أساساً حيوياً لسياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامجها المتخصصة المتطورة العملية المنحى في مجالات الأبحاث والتدريب وبناء القدرات. وهو يشكّل نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.
- 4- ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء ملخصاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقليمي في عام 2021، اتساقاً مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022.

ألف- الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022

- 5- قام المعهد الأقليمي، من خلال ما اضطلع به من أبحاث وتقييمات للاحتياجات وتحليلات للاتجاهات المتغيرة، ومن واقع التعليقات الواردة من الشركاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومقرري السياسات والممارسين، بتحديد التهديدات والتحديات التالية في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022:

- (أ) التشدد والتطرف العنيف: الانتقال إلى تدابير تصدّ محددة السياق، وضعف نظم العدالة الجنائية، والتغرات التي تشوب التعاون على الصعيدين الوطني وعبر الوطني؛
- (ب) نشاط شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسواق المشروعة وغير المشروعة: الاقتصادات الموازية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والصلات المحتملة مع الشبكات الإرهابية؛
- (ج) ضعف الحوكمة الأمنية وسيادة القانون والافتقار إلى المساءلة المؤسسية في المناطق الخارجة من نزاعات؛
- (د) تحقيق الأمن باستخدام التكنولوجيا المتطورة: بما يشمل التهديدات والحلول العالمية؛
- (هـ) التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المزدحمة والأهداف غير الحصينة؛
- (و) العرضة للاستغلال الجنائي، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الفئات السكانية الضعيفة؛
- (ز) الاتجاهات المستجدة في مجال الجرائم التي تؤثر في البيئة: استخراج الموارد البيئية واستخدامها والتجارة فيها بطريقة غير قانونية والاتجار بالمواد الخطرة.

6- ويتضمن الإطار الأولويات الاستراتيجية الست التالية:

- (أ) منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- (ب) التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع؛
- (د) تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار؛
- (هـ) التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية؛
- (و) منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها.

7- وتتوافق أولويات المعهد مع الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها ترتبط أيضاً بعدة أهداف أخرى (من 2 إلى 6 و8 و9 و11 و14 و15).

باء - الأدوات والنُهُج

8- واصل المكتب توسيع نطاق نهجه الكلي والمتعدد القطاعات عن طريق إجراء أبحاث تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف وتعميمها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، وإقامة شراكات قوية، وتقديم الدعم في مجال السياسات.

9- وعزز المعهد الأقاليمي الأبحاث بغية توسيع نطاق المعارف المتاحة بشأن مشكلات محددة وفهمها، وتصميم تدخلات مناسبة. وأصدر المعهد تقارير وموجزات تحليلية متعددة عن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) ديناميات الدعم والمشاركة: فهم مواقف الشباب في مالي تجاه التطرف العنيف؛
- (ب) إعادة تأهيل مرتكبي جرائم التطرف العنيف وإعادة إدماجهم في مالي: جمع البيانات لوضع خطة محددة التكاليف لإعادة التأهيل؛
- (ج) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في جمهورية أرمينيا"؛
- (د) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في جمهورية أذربيجان"؛
- (هـ) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في جمهورية بيلاروس"؛
- (و) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في جورجيا"؛
- (ز) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في دولة ليبيا"؛
- (ح) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في جمهورية مولدوفا"؛
- (ط) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في تونس"؛
- (ي) "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في أوكرانيا"؛

- (ك) احتياجات الأسر في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات بين الشباب: دراسة تجريبية- تقرير عن إيطاليا ولبنان وتونس؛
- (ل) التكنولوجيا والأمن: مكافحة التسلسل الإجرامي في سلاسل الإمداد المشروعة؛
- (م) "إطار سياساتي للحدود المسؤولة بشأن التعرف على الوجه - حالة استخدام: تحقيقات في مجال إنفاذ القانون"؛
- (ن) مكافحة الإرهاب عبر الإنترنت باستخدام النكاه الاصطناعي: لمحة عامة لفائدة وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا؛
- (س) الخوارزميات والإرهاب: الاستخدام الخبيث للنكاه الاصطناعي لأغراض إرهابية؛
- (ع) دليل بشأن أمن الأحداث الرياضية الكبرى: تعزيز الأمن المستدام والموروثات؛
- (ف) تحركات الناس والتهديد الذي يشكله إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة في أوروبا: تقييم التفاعل المحتمل؛
- (ص) العلم والتكنولوجيا والابتكار: فهم التطورات من منظور مكافحة أسلحة الدمار الشامل.
- 10- ودعت الأبحاث التي اضطلع بها المعهد الأقليمي صوغ استراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدّدة الأهداف لفائدة الدول الأعضاء. ومن خلال تعميم البيانات النوعية والكمية وتحليل أحدث اتجاهات الجريمة، ساعد المعهد الدول الأعضاء على إدكاء الوعي بالاحتياجات والثغرات الموجودة في نظم العدالة الجنائية وأطر السياسات ذات الصلة.
- 11- وساهمت أنشطة التدريب والتعلم التي يضطلع بها المعهد الأقليمي مساهمة نشطة في نقل وتعميم ما اكتسبه من خبرة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج في إطار أولوياته الاستراتيجية الست. وبفضل ما يتمتع به المعهد من قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، إلى جانب شبكته الواسعة والمتنامية من الخبراء والشراكات، تمكن المعهد من تنظيم أنشطة تدريبية عديدة. وواصل المعهد توسيع قدراته في مجال التعلم الإلكتروني ومنصته على الإنترنت.
- 12- ونفذ المعهد، في إطار مشاريعه وبرامجه، أكثر من 100 نشاط متصل بالتدريب لفائدة نحو 5 000 متدرب. وشمل ذلك، على سبيل المثال، تدريب أكثر من 340 ممثلاً لسلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص على تعزيز حماية الأماكن المزدحمة، بما في ذلك أثناء الأحداث الرياضية؛ وتدريب 60 من أفراد المجتمع المحلي على استخدام الخطابة العامة وتنمية المهارات السياسية كوسيلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته؛ وتدريب 1 200 من أصحاب المصلحة بشأن التوعية والمسائل العملية المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتدريب 165 من موظفي إنفاذ القانون والأمن بشأن تعزيز القدرات العملية لمنع وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنووية؛ وتدريب 75 موظفاً مكلفاً بإنفاذ القوانين و50 ممثلاً لمختلف وكالات الأمم المتحدة لإدكاء الوعي بالصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وتدريب 250 من مسؤولي إنفاذ القانون حول سبل دعم النكاه الاصطناعي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.
- 13- وفي عامي 2020 و2021، عُقد عبر الإنترنت البرنامج الخامس عشر لمنح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة بالتعاون مع جامعة السلام؛ وتم خلال تلك الفترة قبول 43 طالباً يرغبون في التخصص في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والجريمة عبر الوطنية. وكجزء من برنامج الماجستير في القانون، عُقدت عبر الإنترنت الحلقة الدراسية بشأن الدفاع في القانون الجنائي

الدولي - التي نُظمت بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع في المحكمة الجنائية الدولية - بناءً على طلب مكتب المحامي العام للغالبين وجامعة ويسترن كيب، جنوب أفريقيا.

14- وإضافةً إلى ذلك، قُدمت عدة دورات لطلاب الدراسات العليا والمهنيين، باستخدام منهجيات التدريب الدينامية التي وضعها المعهد. وشمل ذلك تنظيم ست دورات تدريبية متخصصة عبر الإنترنت لفائدة المهنيين الشباب وطلاب الدراسات العليا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجامعات الدولية، وذلك لنشر المعارف في مجالات التجارة غير المشروعة والهجرة وحقوق الإنسان والتراث الثقافي والجريمة والأمن والجرائم البيئية. ونظراً للطلب المرتفع، سيُدْرَج العديد من هذه الدورات، ذات المحتوى الذي يتم تحديثه باستمرار، في برنامج عام 2022.

15- وضمت مجموعة خبراء التدريب خبراء المعهد الأقاليمي الداخليين المتخصصين، وكذلك أكاديميين وممارسين وكبار موظفي الأمم المتحدة، وهو ما كفل بلورة أفكار ومنظورات متنوعة. وفي كل عام، يتولى موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) تدريس عدة مواضيع متصلة بالجريمة المنظمة وعبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالأشخاص والجرائم البيئية وسيادة القانون.

16- وواصل المعهد الأقاليمي، في إطار تطبيقه للنتائج والدروس المستفادة المستمدة من أبحاثه، تقديم التدريب والمشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في كثير من المجالات المواضيعية العالية التخصص ذات الصلة بالجريمة والعدالة. وقدم المعهد المشورة أيضاً إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتي والتنفيذي معاً، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محددة وللتحديات المستجدة. وواصل المعهد الأقاليمي، بصفته منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الحكومية المحلية ومؤسسات الأبحاث والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، الاضطلاع بدور حاسم في تحديد وتعميم النهج المبتكرة.

17- وبفضل ما يتمتع به المعهد الأقاليمي من موقع فريد باعتباره منتدى عالمياً، تبادُل المعهد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة العديدة المنبثقة عن برامجه وأنشطته مع المجتمع الدولي. وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلم وإنكاء الوعي في مجال الجريمة والعدالة، مثل عقد واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين عبر الإنترنت، والبرنامج السنوي لمنح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وعلاوة على ذلك، قدم المعهد دعماً مباشراً لتنمية قدرات الجهات الوطنية المعنية في هذا المجال بغية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات. وقد عُززت هذه الجهود من خلال المنشورات التي يُصدرها المعهد، بما في ذلك مجلة *Freedom from Fear* (التحرر من الخوف) وكذلك عن طريق الورقات السياساتية والمواد المتخصصة التي أُعدت نتيجة لما اضطلع به المعهد من مشاريع بحثية وجهود تدريبية وأنشطة ميدانية.

18- وساهم المعهد، من خلال مواقعه على شبكة الإنترنت، ونشاطه على منصات وسائط التواصل الاجتماعي، وإعداد التقارير والحملات والفيديوهات، وكذلك تنظيم برامج تدريبية لفائدة المهنيين الإعلاميين بشأن التهديدات الجديدة والناشئة، في تعزيز المعرفة بالمسائل ذات الأولوية والأدوات المتاحة ذات الصلة لمعالجتها.

19- وقد مُولت الأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام 2021 من التبرعات حصراً. وكانت الجهات المانحة الرئيسية له هي الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وجنوب أفريقيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة، والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، والشركة الصناعية والتجارية للمنتجات الغذائية (SICPA)، وجهات أخرى عديدة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية.

20- وكان لعمل المعهد الأقاليمي تأثير واسع النطاق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستنقادت طائفة واسعة من الجهات المعنية من مساعده التقنية. ويُفد برنامج أنشطة المعهد من خلال مقره الكائن في تورينو، إيطاليا، وشبكة من المكاتب الميدانية، تشمل مكاتب اتصال في روما ونيويورك، ومكتب مشاريع في بروكسل، ومركز المعارف المسمى "التحسينات الأمنية المتأتمية من الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار" (SIRIO) في جنيف، ومركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات (علم الإنسان الآلي) في لاهاي، ومراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية الكائنة في تبليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمّان ومانبلا ونيروبي. ويشارك المعهد في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المواقع التي يكون له فيها وجود رسمي.

ثانياً- منع التطرف العنيف ومكافحته

21- أسهم المعهد الأقاليمي، بصفته أحد الموقعين على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، في تنفيذ جهود منسقة ومتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الإرهاب ومكافحته. واضطلع المعهد بدور حاسم في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحويل الممارسات الجيدة المستبانة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى سياسات وطنية.

22- واعتمادا على أكثر من 15 عاما من الخبرة في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، ركز المعهد الأقاليمي على المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية دعما لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة، وهي: (أ) دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التشدد والأنشطة المتطرفة؛ (ب) تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين والعنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء؛ (ج) العمل مع الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصا الشباب المعرضين للمخاطر، من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف من خلال التمكين والتماسك الاجتماعي.

أف- دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والأنشطة المتطرفة

23- اعترافاً بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف، واصل المعهد الأقاليمي دعم وتنفيذ برامج ترمي إلى منع ومكافحة التشدد وتجنيد الإرهابيين والتطرف العنيف.

24- وقد ركز المعهد على منطقة الساحل والمغرب العربي، وقام بتجريب وتقييم مبادرات ذات طبيعة متنوعة تولت تنفيذها منذ عام 2017 طائفة متنوعة من المنظمات الشعبية في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على حد سواء. وساعدت المبادرات على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الخطاب المتطرف وتجنيد الإرهابيين والتطرف العنيف، لا سيما في أوساط الشباب، ودعم الأبحاث القائمة عن طريق توفير معلومات مستمدة من واقع التجربة بشأن ما ثبتت فعاليتها في مكافحة التطرف العنيف، والأسباب التي أدت إلى نجاحه.

25- ويُعدّ الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تعرضت للخطر نتيجة لتغير المناخ أحد المظالم الرئيسية التي أبلغت عنها المجتمعات المحلية التي يعمل معها المعهد الأقاليمي منذ عام 2015 في منطقة الساحل والمغرب العربي. واستنادا إلى هذه النتيجة، اضطلع المعهد الأقاليمي ببحوث عن الصلات بين منع ومكافحة التطرف العنيف والمخاطر المناخية في مناطق البحيرة وحجر لميس ولوقون الغربي وماندول في تشاد، بما في ذلك تحديد الممارسات الجيدة للتصدي لتلك التحديات. وسوف تُنشر النتائج في عام 2022.

26- وبالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أعد المعهد الأقليمي موجزا تجميعيا مستقلا للتقييمات المنبثقة عن المبادرات التي اتخذتها كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وتم باستخدام نظرية للتغيير استعراض وتحليل ما مجموعه 118 وثيقة، متاحة من كيانات تابعة للاتفاق العالمي، بما في ذلك تقييمات منتصف المدة وتقييمات نهائية، وتقارير نهاية المشروع، وتقارير خاصة، وتوليفات، وتقارير مراجعة ورقابة، واستعراضات استراتيجية، وتقارير تقييم. واستكملت العملية بدراسات استقصائية ومقابلات مع مبلّغين رئيسيين. ومن المتوقع أن تسهم الدراسة، التي ستُنشر في أوائل عام 2022، في مساءلة كيانات الاتفاق العالمي وتعلّمها فيما يتعلق بدعمها للدول الأعضاء في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

باء - العمل مع الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصاً الشباب المعرضين للمخاطر، في سبيل تعزيز منع ومكافحة التطرف العنيف عن طريق التمكين وبناء القدرة على الصمود

27- استخدم المعهد الأقليمي، من واقع إدراكه لأهمية إشراك الشباب وفي سياق تركيزه على مالي منذ عام 2019، العديد من الأدوات، بما في ذلك الأبحاث وحلقات العمل التدريبية وخطط التوجيه، لمكافحة روايات الإرهابيين وتعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الصمود أمام الخطاب العنيف والمتطرف.

28- وأدت المشاركة المستمرة للقادة الشباب في مالي في برامج المعهد التوجيهية والتدريبية التي تركز على تعزيز مهارات التفكير النقدي والمواقف تجاه إدارة النزاعات والكفاءات السياسية إلى تعزيز جهود المجتمعات المحلية الرامية إلى منع التشدد والأنشطة المتطرفة ومناهضتهما. وقام القادة الشباب، الذين ينحدرون من جميع مناطق مالي تقريباً، بمساعدة المعهد، بنقل المعارف التي اكتسبوها إلى مجتمعاتهم الأصلية. وشمل ذلك تنظيم دورات تدريبية تلقائية بين الأقران على المستوى المحلي، يقودها قادة شباب درّبهم المعهد وشارك فيها أكثر من 800 شخص.

29- وفي إطار مشروع MERIT الذي يهدف إلى منع ومكافحة التطرف العنيف في مالي من خلال إعادة تأهيل المجرمين المتطرفين والعنف وإعادة إدماجهم، جمع المعهد بيانات أولية من الميدان من أجل التقرير النهائي للرصد والتقييم، الذي تضمن توصيات بشأن المبادرات المقبلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته في البلد. وأكدت النتائج أن دعم التطرف العنيف أو الانخراط فيه لا يزال عملية معقدة للغاية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الظرفي المحدد. ويتمكن الجماعات المتطرفة من اكتساب شعبية في الحالات التي تهمل فيها الدولة توفير الخدمات الأساسية لفترة طويلة. وعمت نتائج التقرير ومعلومات عن النواتج والنتائج التي حققها المشروع على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية من خلال قنوات ومنصات مختلفة. وعُقد حدث أخير في باماكو في آذار/مارس 2021 لعرض نتائج المشروع.

جيم - تعزيز استخدام الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف

30- واصل المعهد الأقليمي توعية المجتمع الدولي بأهمية الرياضة وقيمها بوصفها أداة بديلة صالحة لتعزيز العدالة والإدماج والشعور بالانتماء والقدرة على الصمود. وتعاون المعهد مع مكتب مكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والمركز الدولي للأمن الرياضي في إطار البرنامج العالمي المعني بأمن الأحداث الرياضية الكبرى، ومبادرة تعزيز الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف. ويهدف المعهد، من خلال البرنامج العالمي، إلى تزويد الدول الأعضاء بكفاءة بخلاصة وافية للممارسات الجيدة، وكذلك أمثلة ملموسة للسياسات والبرامج والأدوات والصكوك الدولية، من أجل إدماج الرياضة في خطط العمل الوطنية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته.

31- وانتهى المعهد الأقاليمي من اختيار 10 من منظمات المجتمع المدني لتلقي منح لتنفيذ إجراءات مبتكرة تستخدم الرياضة وقيمها لمنع التشدد والتطرف العنيف. وورد ما مجموعه 420 طلباً من أكثر من 70 دولة عضواً. وبعد إجراء تقييم أولي، قِيم فريق التقييم التقني التابع للمعهد 51 من مقترحات المشاريع، وأوصى باختيار 10 منها. وستنفذ المشاريع العشرة المؤهلة لتلقي المنح طوال عام 2022. وأعدت مبادئ توجيهية للرصد والتقييم وعممت على الجهات المستفيدة من المنح.

32- ووضع المعهد الأقاليمي للمسات الأخيرة على المنشور المعنون "خلاصة وافية للسياسات والمشاريع والمبادرات القائمة الرامية إلى الاستفادة من الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف"، بعد أن أدرجت فيه الآراء والتعليقات الواردة من الشركاء في البرنامج العالمي، وكيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وأعضاء شبكة جهات الوصل الوطنية فيما يتعلق بالبرنامج العالمي، والمشاركين في مشاورات الشباب التي عُقدت في كانون الثاني/يناير 2021. وتجمع الخلاصة الوافية أدلة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والاتحادات الرياضية، بغية تقديم مجموعة شاملة من السياسات والمشاريع والمبادرات الرامية إلى الاستفادة من الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف.

33- ونظم المعهد الأقاليمي المنتدى الإقليمي الأوروبي الأول لجهات الوصل الوطنية في مالقة، إسبانيا. وجمع المنتدى بين جهات الوصل الوطنية من جميع أنحاء أوروبا، ووفر لها منبرا لتبادل الدروس المستفادة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطبيق المعايير المعترف بها عند التخطيط لأمن الأحداث الرياضية الكبرى المقبلة ووضع سياسات متقدمة لمنع التطرف العنيف الذي يستفيد من الرياضة وقيمها.

34- وقدم المعهد الأقاليمي الدعم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تنظيم وعقد أول مشاورات للشباب عبر الإنترنت بشأن منع التطرف العنيف من خلال الرياضة. وشهد الحدث مشاركة 48 من القادة الشباب من 40 بلداً وخمس قارات، إلى جانب 20 جهة وصل وطنية معنية بمنع التطرف العنيف رشحتها الدول الأعضاء لتمثيل كياناتها في الشبكة العالمية لجهات الوصل الوطنية المعنية بمنع التطرف العنيف.

دال - تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء

35- أبرزت تجربة المعهد الأقاليمي في دعم الدول الأعضاء، بما فيها الأردن وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وكينيا ومالي والمغرب، من أجل وضع برامج فعالة لإعادة تأهيل المجرمين المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم، الحاجة إلى مواصلة تعزيز تدابير إعادة الإدماج داخل أماكن الاحتجاز وخارجها.

36- وواصل المعهد الأقاليمي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء حتى تحوّل إلى سياسات وطنية الممارسات الجيدة ذات الطابع العام التي أصدرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بصيغتها الواردة في مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين العنيفين، والتي تتناول الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين المسجونين. وفي هذا السياق، واصل المعهد عمله مع مسؤولي السجون الوطنيين في مالي لوضع إجراء لتقييم المخاطر فيما يتعلق بالجناة المتطرفين العنيفين المسجونين. وأعد المعهد الأقاليمي مجموعة من الوثائق والمبادئ التوجيهية بالتعاون مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب لتشجيع موظفي السجون المدربين على نقل معارفهم المتعلقة بكيفية إدارة أداة تقييم المخاطر إلى زملائهم المعنيين.

37- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عقد المعهد الأقاليمي حلقتي عمل تدريبيتين لفائدة موظفي السجون بشأن كيفية تحسين نظام السجون باستخدام أداة تصنيف. وركز التدريب على المفاهيم الرئيسية المتعلقة

بتصنيف المحتجزين، مثل الفرق بين فصل المحتجزين وتصنيفهم، وكذلك تقييم المخاطر، ومزايا التصنيف، وأهمية الاستعراضات المنتظمة.

38- واشترك المعهد الأقليمي ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب مكافحة الإرهاب في إطلاق المرحلة الأولى من مشروع بشأن إنشاء نظام لتوليد وجمع البيانات عن السجناء المتطرفين العنيفين. وأسفرت المرحلة الأولى من المشروع التي استغرقت ستة أشهر عما يلي: (أ) إعداد تقرير عن التحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بإدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين، والاتجاهات الرئيسية والتهديدات الناشئة المحتملة؛ (ب) وضع منهجية مصممة خصيصا وقائمة على الأدلة لفهم وتقييم ما يفيد وما لا يفيد من حيث إدارة السجناء المتطرفين العنيفين والجمع المنهجي للبيانات ذات الصلة، والأسباب في كلتا الحالتين. واستنادا إلى نتائج المرحلة الأولى، سيتولى المعهد الأقليمي ومكتب مكافحة الإرهاب تجريب واختبار تلك المنهجية في مرافق السجون في دول أعضاء مختارة. وتشمل المنهجية خريطة طريق ومجموعة من الأنشطة المقابلة، بما في ذلك استبيان مصمم كأداة مرنة لتكييفها مع مختلف السياقات القانونية والتشغيلية التي ستستخدم فيها.

هاء - معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

39- لا تزال الدول الأعضاء تواجه تحديات ولا سيما من حيث قدرتها على التحقيق في الحالات التي تنطوي على عناصر إجرامية وإرهابية على السواء. وقد استخدم المعهد مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب كأساس لأنشطة بناء القدرات التفاعلية لفائدة مقرري السياسات والممارسين، وذلك لتمكينهم من فهم هذه الصلة وما يتعلق بها من جرائم والتصدي لهما على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فقد أعد المعهد هذه المجموعة من الأدوات لتوسيع نطاق ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وقدم معلومات عن هذه الصلة ومظاهرها الإقليمية، كما قدم توصيات بشأن سبل تنفيذ كل ممارسة من الممارسات الجيدة البالغ عددها 25 ممارسة. وتزود مجموعة الأدوات الجهات المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بأداة عملية لتطبيق الممارسات الجيدة في مناطق مختلفة ومساعدة الدول الأعضاء المعنية وسائر الجهات المهتمة بالأمر على فهم تلك الصلة ومنعها والتصدي لها على نحو أفضل.

40- وساهم المعهد الأقليمي، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في بناء القدرات بشأن مجموعة أدوات السياسات في تشاد ومالي وموريتانيا. ويُعتبر العمل المشترك بين الوكالات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة حاسم الأهمية في تلك البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والموظفين القضائيين والمدعين العامين. وفي هذا الصدد، سيشمل التدريب المزمع تقديمه في عام 2022 المزيد من الموظفين القضائيين والمدعين العامين لأنهم عناصر أساسية في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

ثالثاً - التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة

41- واصل المعهد الأقليمي مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على الكشف عن جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة والمنتجات المزيفة، وقدرتها على التحقيق فيها وملاحقة الضالعين فيها قضائياً.

42- وبيّن المعهد الأقليمي أيضاً الطابع المتزايد الترابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب واستخدام المجرمين والإرهابيين الاتجار غير المشروع لتمويل أنشطتهم غير القانونية وتسييرها. وإضافة إلى

ذلك، أسهمت المبادرات البحثية التي اضطلع بها المعهد في تحديد العوامل الرئيسية وراء المعاملات غير المشروعة، وزودت الأجهزة الحكومية بأحدث الخبرات التقنية بشأن سبل تحسين منع الأنشطة الإجرامية المنظمة ومكافحتها والتنبؤ بها، وسبل تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الخطيرة والأنشطة غير القانونية الأخرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها.

ألف - النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الكبرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها

43- واصل المعهد الأقاليمي عمله المتعلق باسترداد الموجودات والتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان المشمولة بمبادرة الشراكة الشرقية. وأعد المعهد تقارير عن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وتونس وجورجيا ومولدوفا. وقد زودت تلك التقارير مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين بتوصيات محددة لتبسيط عملية تعقب الموجودات المرتبطة بالجريمة المدرة للدخل وتجميدها وحجزها ومصادرتها. وأبرزت التقارير السبل التي يمكن بها لكل بلد أن يحسّن إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة، وكذلك السبل التي يمكن بها لتحسين حجز الموجودات ومصادرتها أن يؤدي إلى تحسين التنمية عن طريق تمويل المعاشات التقاعدية والمرتببات الخاصة بالمعلمين والمرضين والأطباء.

44- وإضافةً إلى ذلك، نشر المعهد الأقاليمي تقريراً متعمقاً عن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في ليبيا يقدم لمقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين توصيات محددة لتمكين ليبيا من تعقب الموجودات المرتبطة بالفساد على المستويات العليا وكذلك الجرائم الخطيرة الأخرى المدرة للدخل، وتجميدها وحجزها ومصادرتها على نحو أفضل. وسلط التقرير الضوء على السبل التي يمكن بها لليبيا أن تحسّن إدارة الموجودات المضبوطة والمصادرة. ومن المرجح أن يؤدي تنفيذ تلك التوصيات إلى طمأننة الولايات القضائية الأجنبية التي قد تكون غير راغبة في إعادة الموجودات الليبية المصادرة بسبب مخاوف من احتمال استخدام تلك الموجودات مرة أخرى بشكل فاسد.

باء - تعزيز السياسات والآليات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار غير القانوني والجريمة المنظمة

45- استمر المعهد الأقاليمي، في إطار سعيه إلى زيادة المعرفة بالطرائق المختلفة التي تحدث بها انتهاكات الملكية الفكرية وتحسين فعالية التدابير الوطنية والدولية المتخذة للتصدي لها، في إجراء تحليلات متعمقة لدراسات حالات إفرادية متعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

46- وأجرى المعهد الأقاليمي تحليلات متعمقة للحالات الثلاث التالية: (أ) اختراق سلسلة الإمداد المشروعة في بلغاريا ببضائع مقلدة لمنتجات ذات علامات تجارية؛ (ب) نشر محتوى ينتهك حقوق التأليف من خلال خادم بروتوكول نقل ملفات كائن في شركة اتصالات في فنلندا؛ (ج) بيع سلع تنتهك العلامات التجارية في متاجر تقليدية تديرها جماعة إجرامية فرنسية تعمل في بلجيكا.

47- ويعكف المدعون العامون وقضاة التحقيق في بلدان أخرى على تطبيق النتائج المستخلصة من تحليلات دراسات هذه الحالات الإفرادية باعتبارها ممارسات فضلى ودروساً مستفادة، لتعزيز الإجراءات القضائية وما تسفر عنه من نتائج. ونُظمت حلقات دراسية شبكية بشأن كل حالة من الحالات الثلاث من خلال شبكات مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ووكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتدريب على إنفاذ القانون من

أجل زيادة إبراز النتائج. وعلاوة على ذلك، حُدِّثت إصدارة عام 2020 من تقرير التحليل الأفقي، الذي يقدم تحليلاً للمسائل الشاملة لعدة قطاعات على نطاق جميع دراسات الحالة المكتملة. كما استُخدمت بعض نتائج التقرير لإعداد فيديوهات تدريبية قصيرة تركز على تقنيات التحقيق المختلفة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية المرتكبة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي.

رابعاً- تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع

48- سعى المعهد الأقاليمي إلى تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام وتوطيد العمليات الديمقراطية عن طريق تعزيز المساءلة في المؤسسات وتوطيد سيادة القانون وبناء مؤسسات قضائية قوية في البلدان الخارجة من نزاع.

49- وتحقيقاً لتلك الغاية، عمل المعهد على توعية الجهات الوطنية المعنية بالاحتياجات والثغرات الموجودة في سياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بغية سد الثغرة بين المعايير الدولية والبرامج الوطنية المتعلقة بعدالة الأحداث، وتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة كعامل حاسم في منع التطرف العنيف وتجنيد الإرهابيين في البلدان الخارجة من نزاع.

50- وأسهم الدعم المقدم من المعهد الأقاليمي إلى الدول الأعضاء في مجال تتبع واسترداد الموجودات المرتبطة بالفساد والأشكال الأخرى من الجرائم الخطيرة، في تعزيز سيادة القانون وثقة الجمهور، وشكّل نموذجاً للبلدان الخارجة من نزاع التي تنظر في اتخاذ إجراءات لاسترداد موجودات مسروقة.

ألف- تحسين قدرة البلدان الخارجة من نزاع على تعزيز مؤسساتها المعنية بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة

51- اضطلع المعهد الأقاليمي بعدة مبادرات للمساعدة على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة في البلدان الخارجة من نزاع. وانطوى ذلك في المقام الأول على تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من نزاع على استرداد الموجودات المسروقة وتوفير التدريب اللازم لإعادة تأهيل المجرمين والمتطرفين الذين يستخدمون العنف.

باء- تحسين المعارف في نظم العدالة الجنائية في البلدان الخارجة من نزاع بشأن عوامل الخطر والصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

52- منذ نشر مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، قدم المعهد المشورة إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية بشأن أفضل سبل التعامل مع الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وفي الوقت نفسه تعزيز فهمهم لهذه الظاهرة الدائمة التحول، وتوفير التعاريف لتيسير رصدها. واستهل المعهد الأقاليمي عملية تشاور وأجرى اتصالات مع النظراء المعنيين لمعالجة مسألة الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في ليبيا. وأجري تحليل للثغرات والاحتياجات بهدف تصميم دورات تدريبية محددة تُعقد في عام 2022.

خامساً - تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار

53- واصل المعهد تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة المخاطر والفرص التي يوفرها التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا، في مجالات من بينها الذكاء الاصطناعي والروبوتيات، والواقع المعزز والافتراضي، وتحليل البيانات الضخمة، وأمن سلاسل الإمداد، والتكنولوجيات اللامركزية.

54- وتحقيقاً لهذه الغاية، كرس المعهد اهتمامه على نحو استراتيجي لتحسين فهم وكالات إنفاذ القانون لما يلي: (أ) المخاطر المتصلة باستخدام التكنولوجيا لأغراض خبيثة؛ (ب) الأفكار المبتكرة لاستخدام التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلاسل كتل البيانات والواقع الافتراضي، لمواجهة التهديدات الأمنية ومختلف أشكال الأنشطة الإجرامية، مثل الإرهاب واستغلال الأطفال؛ (ج) التحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأدوات الذكاء الاصطناعي أن تعزز بنجاح الأمن والسلامة العامين. بيد أن الإمكانيات الكاملة لهذه الأدوات المتطورة لمنع أمور منها الإرهاب والأنشطة المتصلة به وكشفها ومكافحتها بكفاءة لم تُستكشف بالكامل بعد، وهو ما يعزى أساساً إلى عدم فهم تطبيقاتها العملية والتحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدامها. ولهذا السبب، واصل المعهد الأقليمي النهوض بمناقشة السياسات المتعلقة بالابتكار في قطاع الأمن، وتيسير فهم الممارسين في أوساط إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب لهذه التكنولوجيات المتطورة باستمرار.

ألف - تعزيز المعرفة بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا لمكافحة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل

55- واصل المعهد إسهامه في منع وقوع حوادث إرهابية مقبلة متصلة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال استنباط المخاطر والمنافع المرتبطة بأوجه التقدم ذات الصلة في العلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، جمع المعهد بيانات ومعلومات لتحديد الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال منع الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل ومكافحته. وُحِد العديد من الاستخدامات المبتكرة لتحليلات البيانات الضخمة وتكنولوجيا سلاسل كتل البيانات والطائرات المسييرة والواقع الافتراضي وألعاب الفيديو الجادة. وفي حلقة دراسية شبكية عُقدت خلال أسبوع مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، الذي عُقد للمرة الثانية في الفترة من 24 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أطلق المعهد الأقليمي تقريره المعنون "العلم والتكنولوجيا والابتكار: فهم أوجه التقدم من منظور مكافحة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل". وحضر هذه الحلقة الدراسية ما يقرب من 200 ممثل من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاعات التكنولوجية.

باء - تعزيز المعرفة بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا لمكافحة الاختراق الإجرامي لسلسلة الإمداد المشروعة

56- واصل المعهد تعزيز المعرفة بدور التكنولوجيا في التصدي للتهديدات التي يشكها اختراق الجريمة المنظمة لسلسلة الإمداد المشروعة. وركز المعهد على المجالات المواضيعية الرئيسية الخمسة التالية: (أ) الغش في الأغذية؛ (ب) صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (ج) مبيدات الآفات المقلدة والمتدنية المستوى؛ (د) الغش في الوقود؛ (هـ) تعدين المعادن الثمينة والاتجار بها على نحو غير مشروع.

57- ونشر المعهد الأقليمي تقريراً عن أمن سلاسل الإمداد لزيادة الوعي بالدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا في دعم الجهود التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون لتحسين رصد الانتهاكات المحتملة في سلاسل الإمداد والتحقيق فيها. وأسهم التقرير، الذي يربط المخاطر الأمنية القائمة والناشئة بتدابير التصدي التكنولوجية

الممكنة، في زيادة قدرة الدول الأعضاء على التصدي لعمليات التسلل الإجرامية إلى سلاسل الإمداد المشروعة بوسائل منها زيادة المعرفة بالأدوات والتكنولوجيات المتاحة التي يمكن استخدامها لتأمين السوق فيما يخص فئات محددة من المنتجات والأدوات التي يمكن استخدامها للتحقيق في الانتهاكات في سلسلة الإمداد وجمع الأدلة الجنائية وإحضارها إلى المحكمة.

58- وعزز المعهد الأقليمي تعاونه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعُقد اجتماع مشترك بشأن الاستدلال الجنائي في جنيف لاستعراض إنجازات مشروع البحوث المنسقة الذي تتعده الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام التكنولوجيا النووية في الاستدلال الجنائي ودراسة كيفية إدماج عمله في أنشطة المعهد. وعُقدت أيضا جلسة إحاطة تقنية للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف لعرض نتائج عمل كلا الكيانين، وقُعم خلالها على مذكّرة تفاهم تحدد إطار التعاون المستقبلي في مجال التكنولوجيا والأمن بين المعهد الأقليمي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

جيم - الذكاء الاصطناعي

59- أصدر المعهد، من خلال مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات التابع له، عدة تقارير عن جوانب مختلفة من الذكاء الاصطناعي. وصدر التقرير المعنون *الخوارزميات والإرهاب: الاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي لأغراض إرهابية* كنتاج لتعاون المعهد المستمر مع مكتب مكافحة الإرهاب. ويوفر التقرير قاعدة معرفية بشأن الاستخدامات الخبيثة للذكاء الاصطناعي، ويسلط الضوء على تجاوزات الجماعات الإرهابية والأفراد المحتملة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، ويهدف إلى دعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأجهزة مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون والأمن والأوساط الأكاديمية والصناعة في فهم ومنع الاستخدامات الخبيثة والمنحرفة المحتملة للذكاء الاصطناعي على يد الجهات الإرهابية. ويحلل تقرير آخر، بعنوان *مكافحة الإرهاب عبر الإنترنت باستخدام الذكاء الاصطناعي: لمحة عامة لفائدة وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا*، الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم السلطات الوطنية في جنوب آسيا وجنوب شرقها لمكافحة استخدام الإرهابيين الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد صدر كلا التقريرين رسميا في أسبوع مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة الذي يُعقد للمرة الثانية.

60- ونظم المعهد، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب مكافحة الإرهاب، سلسلة من ثلاث حلقات عمل ركزت على دراسة جوانب حقوق الإنسان في ما يلي: (أ) استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة التطرف عبر الإنترنت واستخدام الإرهابيين للإنترنت؛ (ب) استخدام الذكاء الاصطناعي للإشراف على المحتوى عبر الإنترنت؛ (ج) استخدام الذكاء الاصطناعي لفرز المسافرين وبيانات الركاب مقارنةً بقوائم المراقبة. وبناءً على ذلك، يُعدُّ المعهد الأقليمي تقريرا عن جوانب حقوق الإنسان في استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب.

61- وانتهى المعهد ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية من إعداد دراسة عن دور الذكاء الاصطناعي في التعدي على حقوق التأليف والتصميم وإنفاذها. وتضمّن البحث أمثلة عملية على استخدامات كل نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي وتدابير التصدي التحقيقية المحتملة لدعم عمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. واستنادا إلى نتائج الدراسة واستنتاجاتها، سيسكشف المعهد ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية إمكانيات الاضطلاع بأنشطة تدريبية تستهدف أجهزة إنفاذ القانون.

62- وواصل المعهد الأقليمي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، تعزيز منصبه العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل إنفاذ القانون لدعم أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم في تقييم أوجه التقدم المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي، وتحديد التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي لتلبية

احتياجات منع الجريمة، ومناقشة التحديات العملية في استخدام تلك التطبيقات، مثل ضمان الامتثال لحقوق الإنسان. وأجريت افتراضياً ثلاث مناقشات بشأن المواضيع التالية: (أ) وضع تصور للذكاء الاصطناعي في الحالات التي تنطوي على استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين له؛ (ب) مبادئ الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بإنفاذ القوانين؛ (ج) تقاطع مبادئ حفظ الأمن مع مبادئ الذكاء الاصطناعي. وعُقدت أيضاً مشاورة لأصحاب المصلحة مع ممثلي الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون لاستكمال مسارات العمل الجارية.

63- ونظم المعهد الأقليمي حلقة عمل بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي والإنتربول والشرطة الوطنية الهولندية، جمعت ممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون ودوائر الصناعة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لمناقشة إطار للسياسة العامة لاستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه في التحقيقات الجنائية. وإضافةً إلى ذلك، نشر المنتدى الاقتصادي العالمي والإنتربول والشرطة الوطنية الهولندية والمعهد كتاباً أبيض بشأن ذلك الموضوع بعنوان "إطار سياساتي للحدود المسؤولة بشأن التعرف على الوجه - حالة استخدام: تحقيقات في مجال إنفاذ القانون". وتحتوي الورقة على إرشادات في مجال السياسة العامة واستبيان تقييم ذاتي لأجهزة إنفاذ القانون بشأن استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه في التحقيقات الجنائية. وستختبر أجهزة إنفاذ القانون في السويد وفرنسا ونيوزيلندا وهولندا إطار الحوكمة هذا في الربع الأول من عام 2022.

64- وشرع المعهد الأقليمي أيضاً في تطوير المركز العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أماناً، وهو منصة افتراضية لوكالات إنفاذ القانون، تحتوي على معارف ومعلومات عن استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وانتهاكهم جنسياً على الإنترنت؛ ومن المتوقع إطلاق المنصة في عام 2023. وأنشأ المعهد، لدعم عمله بشأن مبادرة الذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أماناً، المجلس الاستشاري للمبادرة، الذي يتألف من قادة عالميين في مجال حماية الطفل وإنفاذ القانون والذكاء الاصطناعي، وعقد الاجتماع الافتتاحي للمجلس الاستشاري في آذار/مارس. ولتعزيز هذه المبادرة، عقد المعهد، بالشراكة مع البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، حدثاً جانبياً على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بعنوان "الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: الوجه الجديد للخطر وكيفية مكافحته بالذكاء الاصطناعي"، وعقد، في الربع الثاني من عام 2022، دورتين تدريبيتين افتراضيتين لفائدة 250 ممثلاً عن أجهزة إنفاذ القانون حول دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وانتهاكهم جنسياً على الإنترنت.

سادساً- التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية

65- طرح المعهد الأقليمي أفكاراً جديدة لمنع التهديدات الأمنية العالمية والتخفيف من حدتها، والترويج لاستراتيجيات قابلة للتطبيق للتصدي لطائفة واسعة من المخاطر الناشئة التي تهدد السلامة. وواصل المعهد دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، أساساً من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

66- وفيما يتعلق بالأمن الإشعاعي والنووي، أعد المعهد مبادرات لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز القدرات العامة لوكالات إنفاذ القانون وأجهزة الأمن على إحباط محاولات الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، بسبل من بينها تبادل المعلومات والاستخبارات في حينها.

ألف- تحسين التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

67- واصل المعهد دعمه لجهود الدول الأعضاء وعددها 62 دولة المشاركة حالياً في مبادرة مراكز التميز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك لتحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

68- ويسر المعهد الأقاليمي عدة أنشطة مستهدفة في مناطق مختلفة، بما في ذلك:

(أ) تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك تقييمات للاحتياجات والمخاطر، وخطط عمل وطنية وإقليمية، ودورات تدريبية، ونامت لتدريب المدربين، وتمرينات ميدانية منضدية، بما في ذلك تمرينات عابرة للحدود؛

(ب) عقد اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية لمناقشة نتائج وأنشطة مبادرة مراكز التميز، وعرض ومناقشة خطط العمل الإقليمية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والتخطيط لمشاريع وأنشطة إقليمية جديدة، بما في ذلك التدريب والتمارين الميدانية. وساعدت اجتماعات المائدة المستديرة جهات الوصل الوطنية على الحفاظ على دينامية جيدة في مناطق كل منها، وزيادة التعاون مع المنظمات الدولية، وتنفيذ أنشطة إقليمية جديدة، والتوصل إلى اتفاق بشأن خطط العمل الإقليمية؛

(ج) عقد أربع حلقات عمل داخل البلدان لدعم الأفرقة الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ ووضع الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية واحدة؛ واختيار المدربين في برنامج الماجستير الأفريقي الأول حول المخاطر والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ وإنجاز أول خطة عمل إقليمية كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية في منطقة الواجهة الأطلسية الأفريقية؛

(د) إطلاق مشروع جديد في آسيا الوسطى بعنوان "التأهب وتدابير التصدي للتجمعات الجماهيرية وغيرها من التهديدات الصحية في آسيا الوسطى". وفي هذا الصدد، وضعت الصيغة النهائية لخطة العمل الإقليمية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لآسيا الوسطى وأُطلعت عليها جميع البلدان لاستعراضها؛

(هـ) عقد حلقات عمل عبر الإنترنت في منطقة شرق أفريقيا ووسطها في إطار مشروعين جاريتين يركزان على الحفاظ على شبكة جهات الوصل الوطنية التابعة لمبادرة مراكز التميز وأعضاء الأفرقة الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ووُقع المعهد الأقاليمي مذكرة تفاهم مع الهيئة التنظيمية النووية الكينية، وبالإشتراك مع الاتحاد الأوروبي والسلطات الكينية، افتتح رسمياً الأمانة الإقليمية لمبادرة مراكز التميز؛

(و) عقد اجتماع للتواصل الشبكي عبر الإنترنت لجهات الوصل الوطنية من 62 بلداً شريكاً. وضُمَّ الاجتماع ما يقرب من 150 مشاركاً في مبادرة مراكز التميز. ونظم المعهد أيضاً اجتماعاً لرؤساء الأمانات الإقليمية تحضيراً لاجتماعهم الرابع، ودعم تنظيم الاجتماع الرابع؛

(ز) عقد حلقات دراسية تقنية شبكية في مناطق وسط آسيا وشرق ووسط أفريقيا، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، وجنوب شرق آسيا، وشرق أوروبا وجنوب شرقها، من أجل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إدارة أزمة كوفيد-19؛

(ح) تنظيم التمرين ARZ 2021، وهو تمرين ميداني يركز على الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي عُقد في بيروت. وشارك في التمرين الميداني ممثلون عن عدة وكالات وطنية وأصحاب مصلحة دوليون، بمن فيهم ممثلون من إيطاليا وفرنسا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

ومنظمة حلف شمال الأطلسي والانتربول، إلى جانب عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العاملين مع المعهد الأقليمي بشأن مسائل التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، مثل الولايات المتحدة وكندا).

باء - مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية

69- واصل المعهد دعمه لبلدان مختارة في الشرق الأوسط (الأردن والعراق ولبنان) ومنطقة البحر الأسود (أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا) وجنوب شرق آسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا) في تحسين قدرة موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون على وضع وتخطيط وتنفيذ عمليات استخباراتية من أجل إحباط محاولات نقل المواد الإشعاعية والنووية وتعزيز التعاون بين موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون في تلك الدول.

70- ونظم المعهد الأقليمي أول حلقة عمل إقليمية بين الأقران لمنطقة الشرق الأوسط، حيث اجتمعت الأفرقة المشتركة بين الوكالات في العراق والأردن ولبنان بالتزامن في بغداد وعمان وبيروت، على التوالي، واتصل عبر الإنترنت بفريق المعهد وممثلي منظمات دولية أخرى، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانتربول والهيئة العربية للطاقة الذرية. ونظم المعهد حلقة العمل الثانية بين الأقران لمنطقة الشرق الأوسط في إطار نفس الترتيبات اللوجستية لحلقة العمل الأولى. وحضر حلقة العمل الثانية الأفرقة المشتركة بين الوكالات للبلدان الثلاثة، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة وأعضاء فريق مشروع المعهد.

71- وبعد أن نجح المعهد في عقد ثلاث دورات لتدريب المدربين بشأن مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية لفائدة موظفي الاستخبارات وإنفاذ القانون في العراق والأردن ولبنان، ركز على مساعدة أفرقة التدريب التابعة للبلدان الثلاثة في تنظيم وتقديم دوراتها التدريبية الخاصة لفائدة أصحاب المصلحة في مجال الأمن النووي. وعُقدت دورات تدريبية في عمان وبغداد.

72- واختتم المعهد الأقليمي بعثاته لتقييم نظم مراقبة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية في أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا بالاجتماع بمختلف الوكالات المشاركة في مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية لمناقشة الثغرات والقدرات والأولويات. وعلاوة على ذلك، عمل المعهد مع خبراء في تلك البلدان الشريكة لإعداد ثلاثة تقارير فُتيرية. وتقدم التقارير لمحة عامة عن الحالة الراهنة في مجال الأمن النووي فيما يتعلق بالتشريعات واللوائح وقدرات جمع الاستخبارات والتحقيق والمعدات ونظم التدريب، إلى جانب توصيات واقتراحات لتحسين تكييف أنشطة المشاريع المقبلة.

73- وفي هذا الصدد، أعد خبراء المعهد الأقليمي نمائط تدريبية، بالتعاون الوثيق مع خبراء وموظفين مكلفين بإنفاذ القوانين من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وشمل المنهج التدريبي محاضرات مواضيعية عن الأمن النووي وعمليات إنفاذ القانون وكذلك نمائط عن مهارات التدريب ومنهجيته. واستخدم المعهد المنهج الدراسي في ثلاث من دورات تدريب المدربين بالحضور الشخصي لفائدة أجهزة أمن الدولة وإنفاذ القانون وأجهزة أخرى، بالتعاون الوثيق مع مراكز تدريب وطنية. ونُظمت في وقت لاحق دورة إقليمية لتدريب المدربين، قادها الموظفون المدربون في الدورات الوطنية لتدريب المدربين.

74- وأخيراً، اضطلع ببعثات تقييم عن بعد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا. وشملت التقييمات مشاورات عبر الإنترنت مع فرادى الوكالات، بما في ذلك سلطات الاستخبارات والشرطة والجمارك والهيئات التنظيمية النووية، لاستبانة القدرات والخبرات والمجالات التي يمكن تحسينها فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.

جيم- رصد استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة من قبل الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

75- واصل المعهد الأقاليمي رصد المعلومات المضللة على وسائط التواصل الاجتماعي المتعلقة بكوفيد-19، ولا سيما محاولات الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول تعريض مصداقية الحكومات والعلم للخطر، والتحرير على الاستخدام العنيف لكوفيد-19 كسلاح بيولوجي مرتجل، وتخريب حملات التطعيم. وجمع المعهد أيضا ممارسات جيدة بشأن كيفية الكشف عن المعلومات المضللة المتعلقة بكوفيد-19 وفضحها.

دال- دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات تخطيط غير تطفلية ومتكاملة وشاملة في مجال السلامة والأمن

76- ساعد المعهد الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأهداف الضعيفة والأماكن المزدحمة والبنى التحتية الحيوية. وأظهرت الهجمات الأخيرة التي أوقعت عددا كبيرا من الضحايا في الأماكن المزدحمة والعامّة الحاجة إلى معالجة مواطن الضعف التي يتسم بها ما يُسمى "الأهداف السهلة".

77- وأعد المعهد مجموعة شاملة من الأدوات التقنية لتعزيز أمن الأحداث الكبرى وتحديد سلسلة من المعايير العالمية للتوعية بالمخاطر المرتبطة بتنظيمها. وتشمل الحزمة منهجا تدريبيا أُتيح للبلدان التي تستضيف أحداثا كبرى وترغب في بناء قدراتها فيما يتعلق بأمن الأحداث. ولزيادة معارف المسؤولين الحكوميين وخبراتهم وقدراتهم على حماية الأهداف الضعيفة، نظم المعهد أيضا سلسلة من الأحداث التدريبية بشأن مواضيع الأهداف الضعيفة، والسياحة، وأمن الأحداث الكبرى. واستُكمل ذلك بالجهود التي يبذلها المعهد لإنشاء شبكات من جهات الوصل الوطنية التي ستعزز تبادل المعلومات وما يتصل بذلك من تنسيق فيما بين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات ذات الصلة وتساعد على تحديد الدعم المصمم خصيصا الذي تحتاجه الدول الأعضاء.

78- وواصل المعهد تنسيق ووضع سياسات أمنية إقليمية من الدول الأعضاء وعددها 34 دولة في القارة الأمريكية (أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، وإعداد أدوات تقنية لتيسير تبادل الخبرات والمساعدة التقنية. وشمل ذلك دورة تدريبية افتراضية بشأن أمن الأحداث الكبرى في منطقة الكاريبي. وحضر ما مجموعه 50 من ضباط الأمن من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الدورة التدريبية التي ركزت على التخطيط الأمني المتكامل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأمن الأماكن، والأمن البيولوجي.

79- وإضافةً إلى ذلك، عُقد اجتماع تقييم افتراضيا مع جهات الوصل الوطنية للمعهد في كوستاريكا وممثلين حكوميين لمناقشة الاحتياجات والأولويات في التخطيط لأمن الأحداث الرياضية الكبرى المقرر عقدها في عام 2022. وسُيستخدم تقييم الاحتياجات كأساس لتخطيط وتنظيم بعثة مساعدة تقنية بالحضور الشخصي في عام 2022.

80- وعمل المعهد على تطوير النسخة الشبكية من نموذجة للتخطيط الأمني الذي يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بمجموعة جديدة من السياسات والمعايير لقياس وتحسين استعدادها للأحداث الكبرى ومستوى أمن الأماكن المزدحمة والأماكن العامة. وسيمكّن ذلك المستفيدين من الوصول إلى محتوى الوثيقة والمعلومات الأخرى ذات الصلة من خلال منصة على الإنترنت.

سابعاً- منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها

81- مازالت مجالات حماية الفئات الضعيفة والحد من عوامل الخطر وتشجيع التغيير الإيجابي تشكل مجالات ذات أولوية بالنسبة للمعهد في عام 2021. وأولى المعهد، في سياق تنفيذ مبادراته الشاملة العديدة، اهتماماً خاصاً للشباب، وأسهم في تعزيز دور الأسرة بوصفها عاملاً حاسماً في الكشف المبكر عن التشدد أو أشكال الإدمان المختلفة، بما في ذلك تعاطي المخدرات.

ألف- تعزيز مبادرات منع الجريمة الموجهة نحو الفئات السكانية الضعيفة وتنفيذها

82- نشر المعهد تقريراً عن احتياجات الأسر في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب، مع التركيز على إيطاليا وتونس ولبنان. ويتضمن التقرير وصفاً للأنشطة التي نُفذت في البلدان الثلاثة فيما يتعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب، ويقترح إجراءات عملية لكل بلد فيما يتعلق بالنظام الحالي للخدمات والمؤسسات العاملة بنشاط في هذا المجال، للتمكين من اتخاذ تدابير أكثر فعالية مصممة لتكون أكثر ملاءمة للاحتياجات المحددة للأسر.

باء- تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على الوصول إلى الفئات الضعيفة من الأفراد والسكان

83- اضطلع المعهد بأعمال في مالي ومنطقة الساحل والمغرب العربي لإدماج فئة الشباب والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع، وفي بعض الحالات، إعادة تأهيلهم، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة التطرف العنيف والمنظمات الإجرامية. فعلى سبيل المثال، استطاع المعهد، من خلال تصميم أنشطة تدريبية وتمكينية مكيفة خصيصاً لتلائم السياق وتقديمها إلى القادة الشباب المحليين في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أن يروج بفعالية لأهمية التفكير النقدي ومهارات إدارة النزاعات، بغرض تقديم بدائل إيجابية للتحريض على العنف، الذي يفرض في كثير من الأحيان إلى التشدد الإرهابي.

ثامناً- دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022

84- ينفذ المعهد الأقاليمي حافظة أنشطته المكثفة في المقام الأول باستخدام التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، بما يشمل تبرعات سنوية مقدمة من حكومة إيطاليا، بصفتها البلد المضيف. ولا يتلقى المعهد تمويلاً من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتمثل الغالبية العظمى من التبرعات التي يتلقاها المعهد في أموال مقدمة لأمد قصير ومخصصة الغرض ومرصودة لمشاريع معينة. وعلى الرغم من أن المعهد يعمل بنشاط على تعبئة الأموال، ويسعى باستمرار إلى توسيع قاعدته من الجهات المانحة، فإن هذا التمويل كان بطبيعته متقطعاً وغير قابل للتنبؤ به، ما أثار على استقرار عمليات المعهد واستدامتها. وفي ظل هذه الظروف المالية، من المرجح أن يواجه التنفيذ الناجح والشامل للإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة 2019-2022 صعوبات من دون الدعم المحوري من جانب الدول الأعضاء والجهات الأخرى وتبرعاتها.